The nature of the relationship between the states and the Federal system in the United States of America

Dr. Hussein Ali Magtoof

University of Baghdad /College of Political Science

Hussein.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 24/8/2021 accepted date: 20/9/2021 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.543

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This research deals with the nature of the relationship between the states and federal systems in the United States by studying the political reality of the social, economic and cultural forces for their role in applying the foundations of the real federal system which happened in the United States since its foundation. Political elites had an important role in delineating the nature of that system beside society and economic factors which played significant role in installing pillars of that system. So, the study demonstrates the capability of the political governing elites in crystallizing this unique system, until it became one of the political systems that some countries sought to copy and apply its experience too.

Keywords: American political elites, federal system, the founding fathers.

مجلة العلوم السياسية – طبيعة العلاقة بين الولايات والاتحاد في الولايات المتحدة الامريكية
العدد (٦٣) حزيران (٢٠٢٢) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

طبيعة العلاقة بين الولايات والاتحاد في الولايات المتحدة الامريكية

م.د. حسين علي مكطوف
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد
Hussein.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الأستلام: ٢٠٢١/٨/٢٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٩/٢٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

تكمن معرفة طبيعة العلاقة بين الولايات والحكومة الاتحادية في الانظمة الفيدرالية بدراسة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك لدورها في وضع الاسس الفعلية للنظام الفيدرالي، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها، إذ كان للنخب السياسية دور مهم في رسم طبيعة ذلك النظام، فضلاً عن واقع المجتمع والمقومات الاقتصادية الذي أدى دوراً مهما في تثبيت اركان ذلك النظام، لذا جاء البحث ليتعرف عن مقدرة النخب السياسية في بلورة هذا النظام الفريد من نوعه، حتى صار واحداً من الأنظمة السياسية التي تسعى بعض الدول إلى نسخ تجربته وتطبيقها (التجربة الديمقراطية الراسخة في أمريكا).

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية الأمريكية، النظام الاتحادي، الآباء المؤسسون.

المقدمة:

أن الطبيعة الجوهرية للنظام الاتحادي لا تكمن في معرفة المصطلحات الفنية القانونية والدستورية، وانما في القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي جعلت الشكل الخارجي للفيدرالية ضرورياً، والفيدرالية كغيرها من أشكال أنظمة الحكم التي تعكس طبيعة التطور الحضاري الموّجه نحو حل مشكلة معينة في التنظيم السياسي أو ما سواها من مشكلات. إذ لا تنمو الحكومات الفيدرالية والدساتير الفيدرالية بمحض الصدفة، ولكنها تنمو تجاوباً مع عوامل معينة أسهمت في صيرورة هذا النوع من النظم الحاكمة. أما وصف الدستور الأمريكي بالدستور المرن – الفعّال فيعكس التطور الدستوري والقانوني الذي مرّ به هذا بلد، والذي لم يتوقف على ترتيب بناء المؤسسات

ضمن هذا الدستور بقدر ما توقف على الطريقة التي تستعمل فيها هذه المؤسسات من طريق العمل المؤسساتي.

كما أن الاختلافات الجغرافية قد لا تتبع دائما خطوط حدود الولايات، إذ اظهرت إدارة النظم الفيدرالية في بلدان عدة ولا سيما في الولايات المتحدة خلافات كثيرة في الرأي العام أو الأعراف المتوارث العمل بها مؤسسياً، وقد أسهمت عوامل عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد طبيعة أرتباط الولايات بالإتحاد، وكلما تعددت وسائل الإتصال بين المجتمع وحكومات الولايات من جهة، والمجتمع والحكومة الاتحادية من جهة ثانية، كلما كانت هناك علاقة متينه وقوية تدفع النظام الفيدرالي للمزيد من التقدم والاستقرار، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها نظاماً فيدرالياً فريداً من نوعه، إذ لم تستطع دولة أخرى أن تقوم بتأسيس نظاماً فيدرالياً مرن وفعّال في غضون ثلاث قرون من الزمن. وهذا ما سيكون محور دراسة البحث.

اهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من:

١ –أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تُعد إنموذجاً للنظام الفيدرالي.

٢ –لم يكن النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة أ نموذج عرضي بقدر ما كان نتاج لتسلسل زمني شارك فيه المجتمع والنخب السياسية والوعي الثقافي.

٣ –أن طبيعة العلاقة بين الولايات والإتحاد لم تعتمد على الانموذج الدستوري فقط، وانما على الاعراف والتقاليد سواء كانت اجتماعية ام سياسية ام ثقافية، مما جعل تلك العلاقة محل الاهتمام في الدراسة والبحث.

اشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة حول سؤال له وجهته المنطقية طالما شغل بال المعنيين والمتخصصين بالشأن الامريكي مفاده كيف استطاع المؤسسون للنظام السياسي الاستفادة من المجتمع والنخب السياسية وكذلك الوعي الثقافي وجعله منطلقاً دستورياً يعزز ويحافظ على ديمومة العلاقة بين الولايات والاتحاد؟ وهل كان المجتمع في

الولايات المتحدة يدرك معنى النظام الفيدرالي؟ وما هو أثر العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية في تعزيز طبيعة العلاقة بين الولايات والإتحاد؟

فرضية الدراسة:

تنبع فرضية دراستنا من فكرة مؤداها أن المؤسسين للدستور الأمريكي حرصوا على وضع آلية تضمن حقوق ومصالح الافراد دون استثناء، مما يدفع إلى علاقة طبيعية وسلمية بين الأطراف الفيدرالية، وذلك عبر التطورات السياسية والاجتماعية والثقافة السياسية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاستفادة منها، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي كان لها دور لا يقل عن الاسس الدستورية في نجاح النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المدة الزمنية:

لم يقتصر البحث عن مدة زمنية معينة، إذ انطلقنا منذ القرن السابع عشر ليمثل بداية نشوء النظام الفيدرالي، وذلك لمعرفة العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، ودورها في تعزيز طبيعة العلاقة بين الولايات والاتحاد في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب اجتماعي وسياسي وثقافي.

هيكلية الدراسة:

توزعت هيكلية الدراسة في ثلاثة مطالب مع مقدمة وخاتمة وقائمة للمصادر، إذ جاء المطلب الأول ليبحث في (الطبيعة الاجتماعية) والتي تتضمن العامل الديموغرافي وكذلك العامل الديني، إما المطلب الثاني فقد بحث (الطبيعة السياسية) ليشمل النظام الفيدرالي والحياة السياسية والحزبية، وأنفرد المطلب الثالث بـ(الطبيعة الثقافية) إذ كان هنالك أثر واضح للقيم الثقافية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يخفى الدور المهم للسلطة الرابعة في ترسيخ الانموذج الفيدرالي (دور الإعلام).

المطلب الأول: الطبيعة الاجتماعية

تنعكس طبيعة المجتمع بشكل تقريبي في طبيعة المظاهر الخارجية لترتيباتة السياسية والدستورية، ويمكن قياس مدى قوة فيدرالية النظام السياسي بمدى قوة العلاقة بين

مجتمعات الولايات، إذ لا تكفي دراسة المؤسسات وبناءها الدستوري لمعرفة قوة النظام الفيدرالي، أو قياس تجربة للمزايا الفيدرالية في مجتمع معين إلا في الاعتماد على بنية ذلك النظام الذي بات يؤدي مهام عدة. لتجنب الوقوع في خطأ لدى تقييم طبيعة المجتمع الذي ينطلق منه تقييم مستوى العمل والبناء المؤسسي.

كما يمكن لأولئك الذين ينشؤون المؤسسات أن يكونوا على يقين من انها ستفي بالحاجات التي توضع من اجلها. اما النماذج الاجتماعية تخضع الى تغيير دائم، ولا يمكن التكهن بحقيقة طبيعة المجتمع بمجرد تحليل قوانينه. فطبيعة المجتمع يمكن تمحيصها فقط بواسطة ملاحظة عمل هذه القوانين ضمن أطار ذلك المجتمع، والمهم ليس شكل المؤسسات بل آليات عملها، والأهم من ذلك القوى التي تحدد اسلوب عملها (لوكادر ١٩٦٩، ٩٤).

ولابد من معرفة هذا المجتمع وطبيعة العلاقة بين أطراف الدولة الفيدرالية، ويتم ذلك عبر دراسة العامل الديموغرافي الذي أدى إلى تكوين ونشأة هذا المجتمع، فضلاً عن دور العامل الديني.

أولاً: العامل الديموغرافي:

في نهاية القرن السادس عشر، وبسبب التقلبات السياسية والمشاكل الاجتماعية والوضع الصعب للاقتصاد البريطاني آنذاك، ظهرت دعوات وكتابات تشجع بقوة مواطني انكلترا لاستغلال الارض (البكر)، فيما وراء البحار من اجل الاستفادة من مصادر الموارد الاولية، مما يسمح بالاستغناء عن الموارد الاولية التي تصدرها اسبانيا بأسعار مرتفعة، وهكذا اتخذ استعمار (العالم الجديد)، منذ البداية اطاراً ايديولوجي ثنائي الهدف، إذ كان البحث عن الثروة هو الهدف الاساسي، والآخر هو العمل على تمجيد خلق الله، إذ اضاف المستوطنون إرادة روحانية لشعب يدعي بأنه شعب مختار، بهدف إقامة مجتمع جديد مميز قادر على اعطاء الدروس لبقية العالم. وهنا يقول المؤرخ الامريكي (دانيال

بورستين)، بهذا الخصوص (لم يكن هناك شعب في التاريخ واثق من انه على الصراط المستقيم مثل الشعب الامريكي) (الفهداوي ٢٠١٠، ٥).

فقد تمكنت الولايات المتحدة من طريق آبائها المؤسسين، من العمل في سبيل استقلال ولاياتها من السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والاسبانية، إذ استطاعت بعد الانفصال عن بريطانيا عام ١٧٨٣، بناء كيانها المستقل عبر مجموعة ولايات متنافرة وفق دستور عام ١٧٨٧، وتمت المصادقة عليه ١٧٨٨، الذي ضمن حماية حقوق المواطنين جميعا، فقد تمكن الثوريون على حد قول جون أدمر من "أن يجعلوا ثلاث عشرة ساعة (عدد الولايات آنذاك) تدق كساعة واحدة" (البيطار ١٩٨٦، ٦٤).

ومن الامثلة حول توطيد العلاقة بين الولايات، هو الطلب الذي تقدم به اهالي ولاية ميسوري وسلطتها التشريعية عامي ١٨١٨ و١٨١٩، بعرائض إلى الكونغرس تطلب الانضمام إلى الاتحاد، وعلى الرغم من الخلاف حول مسألة ابقاء نظام الرقيق او الغائه في الاقاليم والولايات الجديدة، وبعد نقاش فض الخلاف بحل وسط يحافظ على التوازن بين الولايات التي تجيز نظام الرق وتلك التي لا تجيز نظام الرق كولاية كاليفورنيا التي كانت تحرمه (بوي وفردريك ١٩٦٥، ٢٨٢)، وقد مكنت السياسة العامة المجتمع الامريكي من التركيز على التوسع الداخلي وتعزيز الروابط بين الولايات، من طريق فتح قارة امريكا الشمالية وبناء النظام الاقتصادي للبلاد، وتدعيم قوة الدولة العسكرية ...(عبد القوي ١٩٨٩، ٥٦)، وهنا يظهر التباس اساسي في صنع الولايات المتحدة لقدرها، وهو ما وصفته بدقة إليزا ماريا نستراس فالأمة الامريكية، التي شاءت نفسها لا زمنية، لا تأريخية، لكنها في الوقت عينه وريثة الحضارة الاوربية التي استأنفت شعلتها، انما سارت بنفس النحو ازدواجية خطابها والصورة التي تقدمها عن نفسها. فهي لم تصدر اي تصور ثقافي أو تأريخي، ولا حتى عن الفكرة الهيغيلية حول مفهوم الدولة/الأمة، ولا عن تصور روسو، فإن خليطاً من كل هذه المكونات تعايش مع ذلك. فهي من روسو، من حيث أصلها التعاقدي، الذي ينطوي على ان وجودها سيدوم،

مادامت لا تقطع الصلة التي تصل المواطنين ببعضهم. وهي حقاً حادث مصطنع، ناشئ من إرادة الاعضاء الذين يكونونها، وبذلك تندرج، ككيان جديد، وبقطعٍ مع انكلترا والقارة الاوربية، وسعى مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية وهم يعلنون أنفسهم "ابرياء"، من كل تاريخ ومن كل تعاقب زمني، أن يكونوا مواصلي تراثٍ ولغة وثقافة امتلكوها ونووا أن يجعلوها مرجعاً لباقي العالم (يوغن وموردان ٢٠٠٢، ٣٢-٣٨).

فما يقارب ٦٠ مليون أمريكي (ربع سكان الولايات المتحدة تقريباً)، يتبرعون عادةٍ من تلقاء أنفسهم عبر خدمة او منظمة خيرية. كما أن الشاب الذي يساعد على تنظيف ضفة النهر، والأب يدرب فريق ابنته في لعبة كرة السلة، والرجل المسن يقرأ لمرضى المستشفى – هؤلاء جميعا يقومون بدورهم لجعل مجتمعاتهم اماكن افضل، فضلاً عن اولئك الذين يخصصون وقتهم للنشاطات التطوعية عبر المدة بين التزامهم بالعمل والعائلة، يخصص ملايين سواهم سنة أو اكثر من حياتهم لخدمة وطنية في فروع القوات المسلحة أو فيلق السلام أو الفيلق الأمريكي أو برامج الخدمة المحلية، وتشجع حكومة الولايات بقوة النشاط التطوعي وتعمل بصورة وثيقة مع منظمات الولايات والمنظمات المحلية لدعم برامج تفيد المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتخصص في الوقت الحاضر الولايات المتحدة أكثر من ٢٢ مليون هكتار من الارض على شكل اوقاف للقبائل الأمريكية الأصلية[١]، التي مازال العديد منها يتمسك بمبادئ الحكومة القديمة الخاصة بها. وداخل تلك المنطقة بدار ما مساحته حوالي ٢٧٥ منطقة من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية كمحميات هندية، وتعترف الحكومة الفيدرالية بأكثر من ٥٥ حكومة قبلية، بينما توجد بعض المجموعات القبلية التي لا تعترف بها إلا حكومة الولايات، والقبائل المعترف بها فيدرالياً لديها علاقة خاصة مع حكومة الولايات المتحدة وهي لا تخضع لقوانين الولاية الموجودة فيها. وتُعد القبائل المعترف بها من قبل الحكومة الفيدرالية دولاً بحد ذاتها وترتبط بعلاقات حكومية مع الحكومة الفيدرالية (وزارة الخارجية الأمريكية، ٣١).

ثانياً: العامل الديني:

كان للتطهيريين فضائلهم، كما انهم كانوا مشهورين بكدهم ونجاحهم في العمل، وكانوا بذلك يمثلون صورة مصغرة عن (اخلاقيات العمل البروتستانتية)، التي نادى بها ماكس ويبر، رأوا في التعليم قيمة كبرى. وأسس التطهيريون الأوائل امثال جون هارفارد إولى الجامعات في أمريكا، وساعد انكريس ماثر، في انشاء جامعة يال، عن طريق قراءة الكتاب المقدس باللغات العبرية واللاتينية والإغريقية.

غالبا ما ينسب إلى التطهيريين انهم لم يكونوا متسامحين دينياً، فنظراً إلى انهم هربوا من الاضطهاد الديني في اوربا، مارس التطهيريون أنفسهم الاضطهاد في الولايات المتحدة، فقد كان مارثر يعتقد أن "التسامح مع الأديان والمعتقدات الأخرى يعني الدين نفسه قد ضاع"، وكان مذهب التطهيرية واحداً من المذاهب العديدة التي ظهرت في الحقبة الأولى من نشأة الولايات المتحدة. إذ عمل الانكليز "بزرع"، ثلاثة عشر مستعمرة في أمريكا الشمالية بين عامي ١٦٠٧ و ١٧٣٢، وينظر إلى الاستعمار كان ممولاً من قبل مقاولين يعملون لحسابهم الخاص، فقد تنوعت الهوية الدينية في هذه المستعمرات، وكان ذلك يعتمد علية الميول الدينية للممولين، وايضاً على تركيبة المستوطنين الأوائل، وهكذا بينما كانت "نيو انجلاند"، في غالبيتها من التطهيريين الابرشانيين، كان الصاحبيون "الكويكرز"، يسيطرون على بنسلفانيا، وكانت جالية مهمة من الاصلاحيين الهولنديين تعيش في نيويورك، اما ميريلاند، فقد كان يقطنها عدد لا بأس به من الكاثوليك، وكان الانجيليون يشكلون الغالبية في فرجينيا وجورجيا وكل من كارولينا الشمالية والجنوبية. وكان افراد من طائفة المشيخيين البروتستانت، وبعض الجاليات اليهودية الصغيرة، موزعين في بعض المدن الكبرى. وبالرغم من هذا التنوع الجغرافي الديني، كانت الحرية الدينية في أمريكا تمارس على المبدأ اللاذع الذي يقضي بأنه "إذا لم يعجبك الدين الذي نمارسه، فأن لك كامل الحرية في الذهاب إلى مكان آخر" (شوا ٢٠١١، ٣٣٢) (بيردسول وتارغونسكي ١٩٩٢، ٣٢).

وجاء التعديل الدستوري الأول[٢]، الذي طرأ على الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧، وقد حظر وسمح بشأنهما في آن واحد، إذ حظر اولاً على الكونغرس إقامة دين رسمي للولايات المتحدة، وسمح ثانياً بحرية المعتقد الديني، وبذلك فأن الدستور وعبر الآباء المؤسسون قد وقفوا موقفاً حيادياً اتجاه الدين، وقد يكون السبب في ذلك هو أن الكنيسة في بريطانيا كانت بروتستانتية وطالما كان اغلب المستوطنين من اصول بريطانية فأن إعلان دين رسمي يعني بشكل او بآخر الابقاء على الروابط الدينية رسمياً، وهذا ما يتعارض مع التوجه الانفصالي عن بريطانيا (محي ٢٠١٣، ٩٢).

إدى غياب اي أثر أو ذكر للدين في الدستور إلى موجه من الاستياء وجملة من الاتهامات بالإلحاد والخيانة من العديد من الاوساط. إلا أن الآباء المؤسسين تلقوا تعليماً عالياً كانوا يعتقدون أن الأختيار الديني الحر هو أفضل طريق لتجنب النزاعات الطائفية في أي مجتمع اندماجي متعدد وهذا ما يضمن علاقة سلمية وتعاقدية بين الولايات.

وكان للأنجيليين المتجولين (الآباء المؤسسين)، اهم ما كان يميز قادة الثورة الأمريكية، هو انتمائهم إلى عصر التنوير بالرغم من تبنيهم لأسماء مستعارة لاتينية مثل "بوبليوس"، و"فابيوس" وذلك في محاكاة واضحة للجمهورية الرومانية. وبالرغم أن كلاً من جورج واشنطن، وتوماس جيفرسون، وبنيامين فرانكلين، وجيمس ماديسون وآخرين كثر، لم يكونوا بالضرورة غير متدينين، إلا انهم اغلبوا العقل على الكتاب المقدس، كما كانوا من اشد المنتقدين للأصولية الدينية (شوا ٢٠١١، ٣٣٦).

فجاءت مسودة ارساء الحرية الدينية عام ١٧٧٧، التي قدمها توماس جيفرسون تنص على ثلاثة أجزاء، تضمن **الجزء الأول:** أن آراء البشر ومعتقداتهم لا تستند إلى إرادتهم، وانما تتبع لا اراديا الدلائل التي تتراءى لعقولهم، كما نعلم أن الله قد خلق عقولهم حرة، وغير خاضعة اطلاقاً لأي نوع من القيود، وان معتقدات البشر ليست من اختصاص الحكومة المدنية، ولا تقع تحت طائلة تشريعها...، وجاء **الثاني:** نحن المجلس العمومي

لولاية فرجينيا، لن نجبر أي شخص على مساندة اي دين أو التردد على أي مكان أو عبادة أياً كانت، ولا قمعه ولانتهاكه أو الضغط عليه في جسده أو ممتلكاته، ولكل شخص حرية الإفصاح عن دينه والمحافظة على آرائه في الشؤون الدينية، إما **الجزء الثالث:** أن المجلس الذي انتخبه الشعب (الكونغرس)، يهدف إلى التشريع فقط، ليس له السلطة في الحد من سلطات المجالس التي تليه، والتي ستشكل بسلطات تساوي سلطاتنا، وان اية مسودة تصدر لإلغاء هذه المسودة أو تحديد مجال تطبيقها تخرق الحقوق الطبيعية (جيفرسون ٢٠١١، ٥٥).

وبهذا فأن للعامل الديني أثر في فكر المجتمع الأمريكي وتصوراته فلم يقوم نظام الحكم على القوة العسكرية، بل تأثر بالحركات الفكرية الثقافية المتنوعة ومنذ ذلك الحين كان لتلك الأفكار قوة فعالة في الدولة الأمريكية، إلا أنها لم تمنع بروز بعض الأفكار المعارضة للنظام السياسي والاجتماعي، لكنها استطاعت أن تمنح أغلب سكان المجتمع الأمريكي افكاراً ثقافية أدت إلى الحد من اتساع تلك المعارضة، ورفع الوعي المجتمعي بضرورة تقبل التنوع الديني كافه والتعايش معه لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بين الولايات والإتحاد.

وقد أدى رجال الدين دوراً رئيسياً في الحملة ضد الرق ودورهم في الحملة ضد الإدمان، وسيظلون كذلك كلما تعرضت البلاد لمشكلة خلقية، إما في الأوقات العادية وازاء المشكلات العادية فانهم يكتفون بتوجيه توجيه ينسجم مع المبادئ السليمة مما يسهل على الناخبين اختيار الرجل الأفضل. إلا أن اقلية من رجال الدين ممن لديهم مركز مضمون يدخلون مجال السياسة (برايس ١٩٦٤، ١٨٩).

المطلب الثاني: الطبيعة السياسية

نظر الرئيس الأمريكي جون ادمر (١٨٢٦– ١٧٣٥)، إلى الولايات المتحدة بأنها "المكان المخصص لتحقيق سعادة الجنس البشري وفي نظر الأمريكيين جميعا ان امريكا هي هذا المكان المحظوظ، والتي تنزاح نحوها الحضارة، وهي مرحلة انتقالية

نحو العالمية"، ويذهب الرئيس بنيامين فرانكلين، إلى اعتبار أن امريكا "معزز بأيديولوجية لن يزعزعها شيء ابداً. وان الولايات ستكون مولد لمجتمع عالمي. فالمؤسسات والعادات والمبادئ الامريكية مخصصة للتطبيق في كل مكان، وأن أمريكا النموذجية في رأي مواطنيها أعلى كعباً من الأمم الأخرى، وهي بذلك مدعوة الى ملء مركزها نهائياً".

وهكذا قبل وبعد تأسيس الدولة الأمريكية عام ١٧٧٦، يفسر اجماع الخطابات: أن أمريكا هي الديمقراطية التي بإمكانها أن تكون المرشد للطريق الذي يجب السير عليه، والقائدة لموكب أمم الكون، ولم ير الآباء المؤسسون، ثم من بعدهم النخب السياسية والفكرية والثقافية والدينية والعلمية في كل العصور أن الامور مغايرة لهذا الاعتقاد (فيكتور ٢٠٠٧، ٧).

لقد وضع جيمس برايس تصوراته حول تطور السياسة في الولايات المتحدة الامريكية، أذ يرى أنها خرجت من الحرب الأهلية لا دون أن يطالها الاذى فحسب، بل خرجت سليمة، استطاعت ان تبني قوميتها على دعائم وطيدة متماسكة وتحركت بسرعه نحو المركزية، وكانت منهمكة في اللحاق بالدولة الام (بريطانيا)، وفي التفوق عليها في بعض النواحي. إذ تحولت من الريف إلى المدينة، ومن والمزرعة إلى المصنع، ومن العمل الصغير إلى شركة، من الهجرة "القديمة"، الى الهجرة الجديدة، ومن الضرائب والتعمير إلى المشاكل الحديثة مثل قضية العملة والديمقراطية...الخ (برايس ١٩٦٤، ١٦)، وعبر هذا المطلب سنتعرف إلى دور الآباء المؤسسون في رسم الطبيعة السياسية، فضلاً عن بروز التعددية والديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

اولاً: النظام الفيدرالي

لم يسبق أن وجد في العالم ما يشبه النظام الفيدرالي الأمريكي الذي بدأ بالمؤتمر الدستوري، ويبدو أن واضعي الدستور لم يظهروا اهتماماً ملحوظاً بحكومات فيدرالية أخرى كحكومة هولندا أو حكومة سويسرا، فلم يحدد بالضبط ما أراد الأعضاء تحقيقه

عن طريق الفيدرالية. وعلى الرغم من أن الأبحاث كانت كثيرة لمعرفة نوايا واضعي الدستور ودوافعهم تماماً فإنه لا تزال هناك خلافات كثيرة حول هذه النقاط، وقد ذهب البروفسور وليام كروسكي، أستاذ القانون في جامعة شيكاغو إلى القول "**أن الهدف لم يكن إنشاء نظام فيدرالي وانما إنشاء نظام وحدوي**"، وليس من الغريب ان ينشأ خلاف بصدد اهداف واضعي الدستور، فكان هناك ساسة يتنافسون ويساوم احدهم الاخر.

فكثيرون إرادوا تقوية المركز بقدر ما تستطيع أن تتقبله الولايات المتحدة بينما إراد آخرون تقوية البنود الكونفدرالية ولذلك فإنهم راحوا يساومون ويتنازلون بعضهم لبعض الآخر من أجل الوصول إلى مشروع عملي يكون قابلاً للمصادقة، وكان أمام اعضاء المؤتمر من الناحية الأساسية هدف مشترك هو تعزيز سلطات الحكومة المركزية (لوكادر ١٩٦٩، ٢٣).

اما الجهود التي بذلها كل من الشمال والجنوب لتأكيد قوتهم وتحقيق مصالحهم، إذ سعى كل طرف منهما لتأكيد موقفه في المسألة الخاصة بالنخاسة على سبيل المثال، وذلك عبر تفسيره قواعد الإتحاد بنحو مختلف. وكان وزير الحربية ونائب الرئيس السابق (كالهون) قد رسم صيغة للنظام الاتحادي تلبي تطلعات الجنوب وتستجيب لمصالحه، فهو كان قد صاغ نظريته المنطلقة من امكانية وجود اغلبية متنافسة، وان تصويت الاكثرية على مستوى الدولة ككل لا يكتسب الشرعية الكاملة إلا بعد أن تصدقه اكثرية الاصوات في الولايات المعنية ايضاً.

وكانت هذه المحاولة الرامية إلى تمكين الجنوب من التمتع بموقف يمكنهم من استخدام حق النقض (الفيتو)، في مسألة النخاسة التي دحرت تماماً في سياق النصر الذي احرزه الشمال على الجنوب في الحرب الأهلية، فالسلطات الشمالية نجحت في فرض ارادتها على الولايات الجنوبية التي تمردت عليها واشهرت السلاح ضدها. فضلاً عن التعديلات الدستورية التي تم تصديقها بعد الحرب كانت قد شكلت تقليصاً كبيراً للحيز

الذي تستطيع الولايات المختلفة التحرك في اطاره بمنأى عن السلطات الاتحادية (هوبنر ٢٠٠٩، ٤٩).

وتتميز الفيدرالية الأمريكية بتفوق الاتحاد (م٢/٢)، مع تعديل سلطاته كما جاء في (التعديل العاشر للدستور)[٣]، وبديمومته، خصوصاً بعد حرب الانفصال (طي ٢٠١٣، ٢٢٥).

ثانياً: الحياة السياسية والحزبية

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بانها تتبع نظام الحزبين، هذا النظام يبدو انه صفه مميزة للدول الانجلوسكسونية جميعها، ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أنه لا يوجد سوى حزبين سياسيين في الولايات المتحدة، إذ أن حقيقة تطور الحياة السياسية فيها تثبت كثرة الأحزاب التي ظهرت هناك ومدى تنوعها عبر فترة ما بين حصولها على الاستقلال إلى الوقت الحاضر (عيسى ١٩٦٣، ١٥١).

إلا أن أكثر الآباء المؤسسين نظروا إلى الأحزاب، على أنها خطر على استقرار الحكومة بل على الأمة والحياة السياسية، فقد اوضح ماديسون، في الاوراق الفيدرالية وجهة نظره السلبية واصر على وضعها في الدستور تحت الرقابة، اما جون ادمر، فقد عبر عن خشيته مما يسميه الشر السياسي الأعظم من تنافس الأحزاب (علي ٢٠١٢، ٢٥)، بينما حذر جورج واشنطن (الرئيس الأول) من الأحزاب السياسية واشتكى من جميع الأحزاب وفي خطبته الشهيرة بمناسبة انتهاء مدة رئاسته حذر مما اسماه "التأثير القاتل لروح الحزب" (ابدوريا ١٩٨٨، ٢١٧).

وبصرف النظر عما قيل في شأن الأحزاب السياسية، فالثابت أن تلك الأحزاب سيطرة وأدت دوراً خطيراً في النظام السياسي الأمريكي، وتبدو الأحزاب السياسية متنوعة وواسعة في تأثيرها في الحياة السياسية الأمريكية، وهذا يعني أن الجهود التي بذلت في شان منع تشكيل الأحزاب السياسية لم تتحقق، ولا سيما بعد اظهار فئات عديدة اهتماماً ورغبة في المشاركة في النظام الجديد لتتشكل بعدها الأحزاب السياسية على المستويات كافة، والمفارقة هي أن الآباء المؤسسين الذين حرصوا، عبر نصوص الدستور

الفيدرالي، على تأسيس حكومة قوية ومستقرة والنأي بها عن تأثير الأحزاب، لكن الذي حصل انهم كانوا هم انفسهم المؤسسين ربما عن غير قصد للنظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك عندما اجتمعت الحشود في الكونجرس والحكومة حول كل من الكسندر هاميلتون من جهة وجيمس ماديسون وتوماس جيفرسون من جهة ثانية في الولاية الثانية من حكومة جورج واشنطن، والتي تطورت فيما بعد إلى أحزاب سياسية (علي ٢٠١٢، ٢٧).

فبعدَ المائة والستين عاماً على سبيل المثال لا الحصر، تمكن مائة وخمسة وثلاثون حزباً من إرسال ممثلين عنهم إلى الكونجرس، فضلاً عن كثرة وجود الأحزاب المحلية الصغيرة في كثير من الولايات، وتتعدد الأحزاب في بعض الولايات، بينما توجد ولايات أخرى برز فيها حزب واحد، مثل ولاية الباما التي لا يوجد في مجلسها النيابي الذي يتكون من ١٠٦ عضواً غير نائب جمهوري واحد، والباقون جميعهم ينتمون إلى الحزب الديموقراطي، وكذلك الحال بالنسبة لولاية شمال داكوتا إذ يتكون مجلسها النيابي من ٤٨، نائباً جمهورياً ونائباً ديمقراطي واحد.

فالتطور التاريخي أثر في طبيعة تشكيل الأحزاب السياسية للولايات الجنوبية إذ أخذت بطابع الحزب الواحد، إذ هي جميعها تنضم تحت لواء الحزب الديمقراطي، أما في ولاية نيويورك ذات التنوع الاجتماعي نجد تعددية في الأحزاب يماثل التعددية الموجودة في الكثير من الدول الأوربية، وفي الولايات الشرقية بدأت الصناعة الحديثة بصفة عامة تميل إلى الحزب الجمهوري لأنها ارادت أن تحصل على الأيدي العاملة الرخيصة، وكانت تعمل على تحرير العبيد لتسد النقص في الأيدي العاملة.

وبالرغم من هذه الاستثناءات، فان الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على نظام الحزبين، بمعنى إنه لا يوجد هناك سوى حزبين يتمتعان بالسيطرة والقوة بحيث يمكن لأي منهما أن يصل إلى الحكم بمفرده وهما الحزب الديمقراطي والحزب جمهوري (عيسى ١٩٦٣، ١٥٤).

ويحدد ديوين لوكارد، دور الأحزاب في أزالة الصبغة المركزية في أمريكا، فهي تحقق صفة التصدع المتعدد في الشؤون السياسية الامريكية، فيستطيع اصحاب المصالح والافراد وحكومات الولايات المحلية اتخاذ اجراءات تؤثر في اعمال الهيئة التشريعية الوطنية والإدارة المحلية، إذ تُعد الترتيبات الحزبية مسؤولة عن منح حكومات الولايات دوراً في البرامج الوطنية، كما يفسح النظام الحزبي المجال لأعضاء الكونجرس بالتدخل على نطاق واسع في البرامج الإدارية والوطنية بالنيابة عن دوائرهم الانتخابية (وهذه تشمل الولايات والحكومات المحلية)، واخيراً يتم وضع السياسات الإدارية والمحلية بكل دقة لتلائم متطلبات الولايات والحكومات المحلية وغيرها من المصالح، والسبب هو أن من يتولى إدارة الوكالات الوطنية يحصلون على التأييد الشعبي داخل الكونجرس عن طريق اعضاء محليين لا معينين في الكونجرس (لوكادر ١٩٦٩، ٣٨).

وبالتالي فأن للأحزاب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، فضلاً عن دورها في الحفاظ على ديمومة العلاقة بين الولايات والحكومة الاتحادية.

المطلب الثالث: الطبيعية الثقافية

يؤدي الكثير من الأمريكيين دوراً فعالاً في المجتمع من أجل تطور الدولة والحفاظ على ديمومة نظامها السياسي، وقد اظهرت مدن وبلدات في جميع الولايات المتحدة أن الثقافة تحول المجتمع من حالة إلى أخرى، إلا أن هذه الثقافات تختلف من مجتمع لآخر بنسب مختلفة (وزارة الخارجية الأمريكية بلا، ٨٤)، كذلك أن النسبية الثقافية والاعتقاد أن العقل كان غير قادر على الارتقاء فوق الآفاق الثقافية التي ورثها الناس، إذ صارت في الحقيقة مستقرة في الحياة الفكرية المعاصرة. وصارت شرعية عند مستوى عالٍ على ايدي مفكرين جادين مثل نيتشه وهيدغر، وانتقلت عبر بدع فكرية طارئة مثل ما بعد الحداثة والتفكيكية، وتُرجِمت إلى الممارسة بالأناسة (الانثروبولوجيا)، الثقافية اخرى من الاكاديمية المعاصرة، وقد وجدت هذه الأفكار تقبلاً في مذهب المساواة في الثقافة الأمريكية (فوكوياما ٢٠٠٧، ٤٣)، ويشير جوته، في ذكر الثقافة الفكرية التي

يحملها امبير وماريمي في عصر مبكر جداً بقوله: "إذا كان لموهبة ما أن تنمى بسرعة وبمتعة فأن النقطة الأساسية تقضي بأن يشيع في الأمة الكثير من الفكر ومن الثقافة السلمية" (برايس ١٩٦٤، ٢٦)، كما اعتمد توصيف توكفيل للحياة الثقافية الأمريكية على تحديده لمعنى الغموض. فمن جهة يرى أن المجتمعات الديمقراطية عموماً وليس الولايات المتحدة فحسب حفزت الأدراك الثقافي عالي المستوى لدى الأفراد من مختلف الطبقات مقارنةً بالمجتمعات غير الديمقراطية، الأمر الذي إدى إلى بقاء المواطنين في الطبقات الدنيا في حالة جهل بسبب تدني مستوى التعليم، وبسبب انتماء اغلبية المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية الى الطهرانية (puritanism)، رأى اغلبيتهم أن كسب الرزق أكثر اهمية من التفكير في الأمور الروحانية، مما ادى إلى تحول اهتمامهم عن متابعة (العلم والادب والفنون)، بخلاف الاوربيين (إنغليز وهيوسون ٢٠١٣، ١٠٢)، وسنحاول معرفة القيم ودور الإعلام في إرساء الثقافة الأمريكية ومدى تأثيرها على طبيعة العلاقة بين الولايات والحكومة الاتحادية.

اولاً: أثر القيم في الولايات المتحدة

يؤمن المجتمع الأمريكي في انتمائه إلى الدولة والحكومة الديموقراطي. عكس الدول الكبرى في القارة الاوربية التي عانت من صراعات بين الجمهوريين والملكيين، وبين الفقراء والاغنياء الذي أمتد إلى أسس الحكومة، ففي فرنسا تؤثر العواطف الدينية في تصاعد هذا الصراع، وكذلك في انكلترا إذ يتعرض الدستور القديم للتعديل دائماً، وفي حين يعتقد الكثيرون أن التعديلات فيه قد عطلته، يرى آخرون انه ما يزال بحاجة إلى تعديلات اخرى ليسهل تطبيقه. إلا تلك القضايا لا تأخذ حيزاً في ثقافة المجتمع الأمريكي الذي يعتقد بالدستور لدرجة أن الاصلاحات التي تبدو ضرورية ليست بحاجة إلى تعديل الدستور، بل يكفي لتحقيقها ثقافة الأحزاب التي تساهم في صنع القرار.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد في مقدمة الدول التي تتمتع بقدر من المعرفة إذ أن المجتمع الأمريكي يدرك مفاهيم دستور الدولة، ويتابع الشؤون العامة، ويلتحقون

بالحكم المحلي ويتعلمون منه كيف يكون الحكم وعلى الاخص كيف يجب أن يدار النقاش في الاجتماعات، وكيفية اختبار نتائج ذلك في الانتخابات. والاجتماعات المعروفة باسم (Town Meeting)، والتي يتم عقدها في ولاية الناخبون المؤهلون أو من يمثلهم، تُعد أفضل مدرسة للحكم الذاتي في الدولة الحديثة (برايس ١٩٦٤، ٣٤).

وترسخت في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القيم الانسانية والسياسية التي شَكّلت ما نسميه بالثقافة السياسية الأمريكية السائدة، واهم هذه القيم هي العدالة والحرية والمساواة والخصوصية وحفظ الملكية، وقد وصلت هذه القيم إلى شكلها الحالي عبر مرحلة طويلة من عمر الدولة، ولهذا نجد أن الحكومة الأمريكية تحرص على صيانة هذه القيم والمحافظة عليها وهذه السمات القيمية من أهم الركائز الأساسية التي تسهم في الحفاظ على ديمومة العلاقة بين الولايات والاتحاد (ياغي ٢٠١١، ٣٩).

ثانياً: دور الاعلام

يعد روبرت دال Robert dahl، واحد من المنظرين القلائل الذين فسروا تطور الديمقراطية بصيغ إعلامية أكثر وضوحاً، إذ يقدم فهماً للتطور التاريخي للمؤسسات السياسية الحديثة الذي تقوده مشكلات الإعلام المبطنة داخل مطالب سياسية، ويرى دال أن الآباء المؤسسون قد غفلوا عن حقيقة مهمة وهي: "أن الدولة أكثر من موزع للخدمات والقيم، بل انها جهاز يصنع الإعلام السياسي المرتبط بتعابير الإرادة العامة والسياسة العامة ويديرها".

ففي كانون الأول ١٧٨٧، فتح هاملتون مجالاً جديداً في حملة العلائق العامة، ليقنع الولايات الأمريكية بمزايا الدستور المقترح، وكان لدى هاملتون فكرة بعيدة النظر وهي "أن نشر المعلومات السياسية أمر مهم لصحة الديمقراطيات". وأن التفوق الإعلامي واحداً من المزايا الكثيرة التي تجعل الجمهورية الفيدرالية تتقدم على نظام ولايات كونفدرالية، وكان هاملتون مع ماديسون يرسمان مجموعة جديرة بالاهتمام من أفكار عن

الإعلام والديمقراطية وإرساء أسس نظرية سياسية في الإعلام لتعزيز العلاقة بين الولايات والإتحاد وتوطيدها.

وبهذا فقد وصل الآباء المؤسسين أن تعددية وسائل الإعلام عنصر من عناصر التعددية في نظام الحكم وتحقيق الديمقراطية، إلى جانب تعددية الأحزاب السياسية، ولذلك اوصلوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة عدم الاشراف على أي وسيلة من وسائل الإعلام بالرغم من أن الدولة تملك وسائل الضغط عليها **(دوفرجيه ٢٠٠٩، ١٥١)**. كذلك تتمتع وسائل الإعلام الأمريكي بدور مهم في نقل المعلومات إلى المجتمع الأمريكي وقياداته السياسية، فضلاً عن دوره المهم في دعم الديمقراطية والتأثير في الرأي العام، ويعبر توماس جيفرسون عن دور الإعلام بقوله: "إذا ترك لي حرية تقرير ما اذا كان يجب ان تكون لنا حكومة بدون صحف، او صحف بدون حكومة، فأنني سوف لا اتردد لحظة واحدة في ان اختار الوضع الثاني" (العيثاوي ٢٠٠٩، ٨٥).

وبهذا صارت وسائل الإعلام من أهم ادوات المؤسسات الديمقراطية في المجتمع الأمريكي لدعم النظام الفيدرالي، وتتمتع بأسس وجذور عميقة تصل إلى الآباء المؤسسين، مما جعل لها أثر واضح في رسم طبيعة العلاقة بين حكومة الولايات والحكومة الاتحادية من جهة، وبين الحكومات الأمريكية والمجتمع من جهة ثانية.

الخاتمة:

عبر ما تقدم ممكن ان نتوصل الى بعض الاسس التي ساهمت في تطور الفيدرالية الامريكية وعززت طبيعة العلاقات بين الولايات والاتحاد، وأفضل برهان على ذلك هي الحرب الأهلية، كما أشرنا انها لم تؤثر كثيراً على ميزان العلاقات بين السلطات الاتحادية والولايات. فضلاً عن اطاعة الشعب للقانون والدستور وهنا دور الآباء المؤسسين الذين عملوا على جعل الشعب الأمريكي يرى أن هذا القانون من صنع المجتمع، فكل واحد يدرك أن لا مفر من القانون مع أن الدستور في الواقع دستوران، اذ

أن دستور كل ولاية هو قانون أساسي مهم في نطاق الولاية وأن أهمية الدستور الاتحادي في نطاق الجمهورية الاتحادية عموماً.

وكذلك دور الدين والمؤسسات الدينية، مثل الكنائس والمعاهد الدينية والجمعيات الخيرية، تأسيساً ناجحاً على اساس طوعي صرف. وهو الأجراء الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر ما تقدم نرى تَمكن المجتمع الأمريكي أن يحقق عبر ثلاثة اجيال فقط، الفصل الكامل بين الدين والدولة، وهو إجراء لم تحاول بعده أمة أخرى، إلا أن المؤسسات الدينية لم يضيق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن دور الأحزاب السياسية في تفعيل وتنشيط العلاقة بين الولايات والاتحاد، اذ تمثل الأحزاب الشعب بصورة عامة وتعبر عن احتياجاتهم ومطالبهم التي تحول عبر الكونجرس إلى قوانين وتشريعات.

ولا يخفى دور الثقافة الاجتماعية كونها أحد عوامل تقدم إي مجتمع ونظام سياسي، ففي أمريكا إدت الثقافة دوراً مهما في حسم جميع المشاكل التي كانت بين الحكومة الولايات والاتحاد حول توزيع الصلاحيات، وهنا دور الآباء المؤسسين في عملية بلورة هذا النظام الفريد من نوعه، واخيراً دور الإعلام في تعزيز انجازات الآباء المؤسسين وكان الاطار العام الذي إدى إلى انجاح التجربة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام فضلاً عن توطيد العلاقة بين حكومة الولاية والاتحاد من جهة، والمجتمع والحكومات من جهة ثانية.

الهوامش التوضيحية:

(١) هي خمسة قبائل هندية كانت تعيش في ما يعرف الآن بشمال شرق الولايات المتحدة الامريكية، وكانت متحدة كليا ومترابطة وموحدة في رأس واحد (القيادة)، وجسد واحد (القبائل)، وعقل واحد (البرلمان)، وكان لهذه القبائل دستور يعرف بـ(دستور دول ايروكوي)، الذي يعود تداوله كتقليد شفهي الى اواخر القرن الخامس عشر، تضمن المبادئ لشكل جمهوري تمثيلي من الحكم، وفصل القواعد الخاصة بالنظر في الاقتراحات، والوسائل الخاصة بحل الخلافات، وتعاقب القيادات. ينظر: مكتب برامج الاعلام الخارجي، ملامح من أمريكا، وزارة الخارجية الامريكية، ص٦.

(٢) تم اجراء هذا التعديل عام ١٧٩١، الباحث.

(٣) كانت هذه التعديلات قد اشترطتها بعض الدول لتنضم الى الاتحاد وقد جرى التصويت عليها بين سنتي ١٧٨٧ و١٧٩١، وهي تشبه الى حد ما بقية اعلان الحقوق، ويربط بعض المفكرين فيما بينها وبين مشروع الحقوق البريطاني لسنة ١٦٨٩، فقد كرست الحريات الفردية، ولكنها لم تكتمل الا مع التعديل الثالث عشر، الذي ألغي الرق سنة ١٨٦٥، والرابع عشر الذي حدد شروط حق المواطنية للجميع سنة ١٨٦٨، والسابع والعشرين عام ١٩٩٢. ينظر: محمد طي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ط٧، بلا، ٢٠٠٩، ص٢٢٧.

قائمة المصادر:

ابدوريا، ١٩٨٨. *المدخل الى العلوم السياسية*، ترجمة نوري محمد حسين. بغداد: مطبعة الديواني.

إنغليز ديفيد، وهيوسون جون. ٢٠١٣. *مدخل الى سوسيولوجيا الثقافة*. ترجمة لما نصير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

برايس، جيمس. ١٩٦٤. *المؤسسات والنظم الامريكية "نظرات تأملية في طبيعتها"*. ترجمة انيس الصايغ. بيروت: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

بوي، روبرت. وفردريك كارل. *دراسات في الدولة الاتحادية*. ج٢. ترجمة صلاح الدباغ. بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة.

بيردسول، ستيفن اس. وتارغونسكي روزالي. ١٩٩٢، *موجز الجغرافية الأمريكي*، ترجمة شركة جون وايلي. نيويورك: وزارة الخارجية الامريكية.

البيطار، نديم. ١٩٨٦. *التجزئة...الى الوحدة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جيفرسون، توماس. ٢٠١١. *الديمقراطية الثورية كيف بنيت امريكا جمهورية الحرية*. ترجمة منيرة سليمان و وليد الحماصي. بيروت: دار الساقي.

دوفرجيه، موريس. *مدخل الى علم السياسة*. ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدروبي. بيروت: المركز الثقافي العربي.

شوا، إيمي. ٢٠١١. *عصر الإمبراطورية كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم واسبابا سقوطها*. ترجمة منذر محمود صالح محمد. الرياض: العبيكان.

طي، محمد. ٢٠١٣. *القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*. بغداد: منشورات زين الحقوقية.

علي، نصر محمد. ٢٠١٢. "النظام الحزبي واثره في اداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية". اطروحة دكتوراه.، جامعة النهرين.

العيثاوي، ياسين. ٢٠٠٩. *السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية*. عمان: دار اسامة.

الفهداوي، فلاح مبارك بردان. ٢٠١٠. "مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الامريكي". اطروحة دكتوراه.، جامعة النهرين.

فوكوياما، فرانسيس. ٢٠٠٧. *امريكا على مفترق طرق*. ترجمة محمد محمود التوبة. الرياض: العبيكان.

فيكتور، باربارا. ٢٠٠٧. *الحرب الصليبية الاخيرة*. ترجمة احسان عمر. المغرب: المركز الثقافي العربي.

لوكارد، ديوين. ١٩٦٩. *الفيدرالية الامريكية*. ترجمة: مجموعة اساتذة. بيروت: دار الافاق الجديدة.

محي، احمد غالب. ٢٠١٣. "اثر العامل الديني في تشكيل النظام السياسي الامريكي وتطوره". *المجلة السياسية والدولية* ٩، عدد٢٤: ٨٧-١٠٣.

مكتب برامج الاعلام. ٢٠١٨. *ملامح من امريكا*. وزارة الخارجية الامريكية.

هوبنر، اميل. ٢٠٠٩. *النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية*. ترجمة عدنان عباس علي. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.

ياغي، عبد الفتاح. ٢٠١١. *الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية*. عمان: دار الحامد.

يوغن، ميشال. وموردان. ٢٠٠٢. *امريكا التوليتارية*. ترجمة خليل احمد خليل. بيروت: دار الساقي.

List of references:

Al-Bitar, Nadim, 1986, 5th floor, Partitioning to Unity, Beirut, Center for Arab Unity Studies.

Al-Ethawi, Yassin, 2009, American policy between the constitution and political forces, Amman, Dar Osama.

Al-Fahdawi, Falah Mubarak Bardan, 2010, The position of hegemony in American strategic thinking, PhD thesis, Al-Nahrain University.

Ali, Nasr Muhammad, 2012, the party system and its impact on the performance of the political system of the United States of America, PhD thesis, Al-Nahrain University.

Apdoria, 1988, Introduction to Political Science, translated by: Nouri Muhammad Hussein, Baghdad.

Birdsall, Stephen S, Targonsky, Rosalie, 1992, American Geographical Brief, translated by: John Wiley Company, New York, US Department of State.

Boy Robert and Frederick Carle, 1965, part 2, Studies in the Federal State, translated by: Salah al-Dabbagh, Beirut, Franklin Press.

Duverger, Morris, Introduction to Political Science, translated by: Jamal Al-Atassi and Sami Al-Droubi, Beirut, Arab Cultural Center.

Engels David, and Hewson, John, 2013, Introduction to the Sociology of Culture, translated by: Lamna Nasir, Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies.

External, Office of Information Programs, 2018, features from America, US Department of State.

Fukuyama, Francis, 2007, America at a crossroads, translated by: Muhammad Mahmoud Al-Tawbah, Riyadh, Al-Obaikan.

Hubner, Emile, 2009, The Political System in the United States of America, translated by: Adnan Abbas Ali, Abu Dhabi, Emirates Center for Studies and Research.

Jefferson, Thomas, 2011, Revolutionary Democracy "How America Built the Republic of Freedom", translated by: Munira Suleiman and Walid Al-Hamasi, Beirut, Dar Al-Saqi.

Lockard, Dewin, 1969, American Federation, , translated by: Professors Group, Beirut, New Horizons House.

Michel Bougnon, Mordan, 2002, Totalitarian America, translated by: Khalil Ahmed Khalil, Beirut, Dar Al-Saqi.

Mohi, Ahmed Ghaleb, 2013, The impact of the religious factor in the formation and development of the American political system, Political and International Journal 9, No. 24: 87-103.

Price, James, 1964, American Institutions and Systems “Reflective Views on Their Nature”, translated by: Anis Al-Sayegh, Beirut, Franklin Foundation for Printing and Publishing.

Showa, Amy, 2011, The Age of Empire “How the absolute powers sit on the throne of the world and the reasons for their downfall”, translated by: Munther Mahmoud Saleh Muhammad, Riyadh, Al-Obaikan.

Tayy, Muhammad, 2013, 7th edition, Constitutional Law and Political Institutions, Baghdad, Zain Human Rights Publications.

Victor, Barbara, 2007, The Last Crusade, translated by: Ihsan Omar, Morocco, Arab Cultural Center.

Yaghi, Abdel-Fattah, 2011, Government and Public Administration in the United States of America, Amman, Dar Al-Hamid.